

في الاسلام ضمان

للعرش والديمقراطية

للدكتور محمد البهي قرقر



كان من النتائج الباهرة للحرب العالمية الكبرى بحد أن مارست الأمم الكفاح أربع سنوات أن شعرت الطبقات الشعبية بأنها هي التي قامت بالدفاع ، وأنها هي التي كانت تساق إلى ميادين القتال سوقاً ، وأن غرم الحرب من الأنفس كان منها ومن الأموال كان مما تدفعه للدولة . شعرت بهذا فشعرت بأن لها الحق في قيادة الأمة في حال السلم والسيطرة على شئونها لأنها وحدها هي التي تنال أذى الحرب وتحمل خسائرها فمن العدل أن تعودها

قوى هذا الشعور فأصبح مبدأ ، وازداد هذا المبدأ تنافلاً في النفوس حتى تحول إلى سياسة عملية ، قوامها نصرة الطبقات الشعبية وتمكنها من قيادة دفة الأمور ، ولكن في صورة غير مألوفة من قبل

هذه السياسة العملية صحتها انقلاب رئيسي في نظام الحكومات نشأ عنه نوعان من الحكم الشيوعي والفاشي ، يتفقان في ادعاء الديمقراطية وهي تمكين الشعب من حكم نفسه تمكيناً عملياً ، ويختلفان في الأسلوب تبعاً لاختلاف العوامل الاجتماعية الأخرى والغاية التي يقصد إليها

الديمقراطية الشيوعية

فالتنوع الشيوعي تقال في المعنى الشعبي وزاد في تقديره ، أو هو أساء في الواقع فهم النزلة الشعبية ؛ وتبع تلك المبالاة المداء للطبقة الأرستقراطية وازدياد السخط على الفرد الممتاز أو السيد الحاكم بأمره . وكانت نتيجة سياسته العملية ذات شقين ، أولاً إبعاد ذلك الفرد الممتاز عن الحكم ، واضطهاد الطبقة الأرستقراطية ؛ وبعبارة أوسع الطبقة التي كانت تبيع لنفسها ، إما اعتماداً على مالها من شرف أو لما في يدها من مال ، أن تزعم الطبقات الأخرى الفقيرة والمتوسطة . وثانياً رفع الشعب إلى منصة الحكم

ولكن لم يكند الشعب صاحب هذا النظام يتولى تنفيذ التقويض من جهة والرفع من جهة أخرى حتى اصطدم بالحقيقة الواقعة ، وشعر بأن زوال الرأسمالية التي ترى فيها النظرية الشيوعية السعادة التوهمية لكل أفراد الشعب ، وتولى الدولة للشئون الاقتصادية وتوزيع العمل والانتاج على الطبقات المختلفة تحقيقاً لمساواة صورية ، عمل يضاد العدالة المتفتاة ، إذ آخر أمره استبداد طائفة من الشعب بأفراد الأمة كلها على صورة قانونية

كما شعر الشعب نفسه ، صاحب هذا النظام ، بمد ما ملك يده زمام الأمر أن إقصاء صاحب الحق الشرعي في سيادة الدولة وهو القيصر ، كان من الأسباب التي سولت لكثير من أفراد الشعب بأن له حقاً في الرئاسة العامة إذ أنه يملك القسط المشترك وهو المعنى الشعبي الذي يتحول له هذا . فالخصائص الأخرى في نظره عديمة الأهمية أو يجب ألا يكون لها اعتبار

ومن هذا الشعور النفسي تولدت هذه الثورات الداخلية في السوفيت الروسي ، وسيستمر لها ما بقي هذا الشعور ، وسيظل باقياً مادام مبدأ الشيوعية ينتقد أو بمعنى آخر مادامت هذه الفئة الشعبية تملك قوة تسيطر بها على النفوس

وإذن فالبدا الشيوعي لا يتفق مع فطرة الجماعة الانسانية التي لا تخضع بطبيعتها إلا إلى واحد منها تعتقد فيه مزاياً لا تتوفر لكل فرد من أفرادها ، وخصائصه تلوه عن طبيعة الإنسان المادي ؛ كما لا يتفق مع طبيعة الأفراد التي لا يمكن أن تكون من نوع واحد ؛ فساواة إنسان بآخر مساواة مطلقة في كل مرافق الحياة إجحاف بأحدهما لا محالة ، وإنكار للقوة الكامنة في إنسان دون آخر وهي التي قد تخلق منه شخصية بارزة في أية ناحية يفضل بها غيره

إذن فهو نظام (أوتوماتيك) يحاول أن يخلق من جماعة البشر أعضاء لا إرادة لهم إلا ما يريد مباشر السلطة العليا ولا حياة لهم إلا في ظل الضغط . يريد أن ينشئ من الشعب آلات مسخرة للإنتاج العام ، وأن يكون منه جبهة لمقاومة كل نظام آخر يقوم على البدا الوطني ويقر بشيء من حقوق التملك للفرد

فغايته إزالة الفوارق الاجتماعية والمالية والطبيعية أيضاً بين

وعدم اعتبارها لأن ذلك يناقض اتخاذ الكفاية قاعدة للاختيار، بل بالعكس هو يؤيدها ويتمهد القوى الفطرية في الفرد التي تؤهلها لأن يقوم بعمل عام فيما بعد برعاية الدولة

ولأن الكفاية الشخصية هي مبدأ التفضيل فقد أصبحت الفوارق الاجتماعية : فوارق الطبقات المختلفة ، عديمة الأهمية والاعتبار ، كما أصبحت الرأسمالية قليلة الأثر في اختيار من يقوم بالأمر ، ويتقلد مناصب الحكومة

أما تحويل الإنتاج الأهلي إلى حكومي ومنح حق التملك للحكومة وحدها ، كما ترى نظرية النظام الشيوعي تحقيقاً لمعنى المساواة الموهومة المبررة ، فلا يجد قبولاً لدى النظام الفاشستي ، لأنه من الوجهة العملية عسير التحقيق فوق ما فيه من إخماد للقوى الفردية وإنكار لمزتها الأدبية وإنتاجها العملي أيضاً . ولكنه في الوقت نفسه يبيح للدولة التدخل في اختصاص الرأسمالية لمصلحة الفرد العامل وموازنة إنتاج الأمة ، فتدخله بمثابة كف لطفنان الرأسماليين في الهيمنة العاملة ، أو منع محاولة ضغفهم على الحكومة في توجيهها توجيهاً مميئاً لمصلحتهم الشخصية أو لترض سياسي دولي آخر

الديمقراطية البرلمانية

والواقع أن النظام الشيوعي والفاشستي جاءا وقد وجدا أمامهما مسائل كثيرة عجز النظام الديمقراطي البرلماني عن حلها ، إما تمشياً مع وجهة نظره أو لكثرة إجراءاته وطول مدتها التي من شأنها العمل على تحويل بعض المسائل الاجتماعية الصغيرة في بدء أمرها إلى معضلات تظهره فيما بعد بمظهر عاجز . ومن أهم تلك المسائل تحكم أصحاب رؤوس الأموال في الطبقات الفقيرة الذي تسبب عنه هذا الجفاء الكبير والمداوة الشديدة بين صاحب العمل والعامل

فالديمقراطية البرلمانية الشائنة التي تفهم من المساواة الأخاء الشعبي والعالمي ، ومن الحرية تفكير الفرد في دائرة القانون العام وعادات الأمة ، ومن العمل أن يتعدى حدود المصلحة العامة إلى غيرها ، هذه الديمقراطية التي تسمى في الواقع فهم المساواة وفهم الحرية إن هي نجحت في مكافحة الأرستقراطية أو على الأصح في كبح طغيانها قد ساعدت على تحكم أصحاب رؤوس الأموال بحجة « الحق

الأفراد » ، ثم قيام الدولة وبعبارة أخرى مباشرة الهيمنة الحاكمة بأمرها — وإن زعمت أنها تحكم باسم الشعب — للإنتاج الاقتصادي . وفوق ذلك فهو يرى أن له رسالة عالمية تتم غايته وهي حل الشعوب الأخرى على قبول هذا المبدأ الفوضوي

ومحاولة الوصول إلى هذه الغاية إما مستحيلة من الوجهة العملية كإزالة الفوارق السابقة ، وما النداء به إلا إغراء للطبقات الشعبية فقط ، أو اعتداء بين على الحقوق الطبيعية لأفراد الشعب فضلاً عن الإخلال بحقوق الجوار والتدخل فيما هو من اختصاص الدولة الأخرى . فهو نظام ضد الطبيعة وضد المبدأ الخلقى السائد بين الشعوب وهو مبدأ رعاية الجوار

الديمقراطية الفاشستية

أما النظام الفاشستي فهو نظام ديمقراطي أيضاً ، أي نظام مبني على سيادة الشعب لنفسه ، ولكنه لا يزال في المعنى الشعبي ولا يسمى فهم المساواة بين أفراد الشعب فيجعلها مساواة مزعومة في الإنسانية

فهو يعترف بسيادة الفرد الممتاز : الملك أو الرئيس الجمهوري ، وبوجوب المحافظة على سيادته ، وبذلك منع الإغراء بالمعنى الشعبي كما أنه لم يجعله وحده سبب التفضيل . فهو إن حرم النظام الأرستقراطي ، أي قصر وظائف الدولة الكبرى على طبقة مخصوصة بما لها من شرف مزعوم ، إلا أنه أباح لأفراد الشعب أن يتولوا تلك الوظائف إذا وهبوا الكفاية في العمل . وإذن فأساس القيام بالخدمة العامة والارتفاع بسلطة الوظائف الكبرى ليس هو النسب الأصلي على الإطلاق ، ولا هو الشعبية بدون قيد ، وإنما هو الكفاية والجدارة أينما وجدت . فعنى إقصاء الأرستقراطية عنده عن الحكم إبعاد تلك الطائفة التي استبعدت الطبقات الفقيرة لا لسبب إلا أنها تنسب إلى أصل قد تموّد الحكم مع أنها في نفسها قد تكون مصابة في مزاجها العقلي ومنحطة في مبدأ الخلق . ومعنى تقريب الشعب من الحكومة إعطاؤه هذا الحق وإزالة مبدأ « الأصل والنسب » من طريقه . أما مباشرة أمر الحكومة نفسها فذلك مرهون بالكفاية الشخصية ولما كان النظام الفاشستي يقرر مبدأ الكفاية فإنه لا يقول بإزالة الفوارق الطبيعية بين إنسان وآخر ، أي لا يعمل على إهمالها

الحاكمة لأنها تخص نفسها بما له وتضن عليه بما يؤمنه على حياته الضرورية ثم تنظر إليه نظرة صفار لأنها « مهذبة » دونه ، وإما إلى أصحاب رؤوس الأموال لمنهم وتشددم في حفظ مصالحهم الخاصة

غاية أنواع الحكم الديمقراطي المختلفة ومعاييرها

وإذن فالتقص الذى أخذ أسلوب الحكم الحديث على نفسه العمل لتلافيه هو عدم التوازن إما في علاقة الطبقة الأرستقراطية بالشعب ، أو في علاقة أصحاب رؤوس الأموال بالطبقات الفقيرة ، أو في ارتباط مصلحة الفرد بالجماعة

ومن الطبيعى أن تكون الغاية الإيجابية لأسلوب الحكم فى الوقت الحاضر ، ولو على سبيل الادعاء ، تحقيق الإخاء والمساواة ، وبعبارة أخرى العمل على سيادة العدل الإنسانى

فالنظام الديمقراطى البرلمانى نظر إلى هذه الغاية نظرة إفراط أو نظرة من ناحية واحدة ، فبينما هو يشل سلطة الهيئة الأرستقراطية إذا به يبيح لأصحاب رؤوس الأموال بمقتضى إفراطه فى منح الفرد حريته التحكم فى الطبقة العاملة ؛ وبذلك اختل توازن العلاقة من جديد ولكن بين طبقتين من الشعب

والنظام الشيوعى ينظر لتحقيق هذا الإخاء وتلك المساواة نظرة هوج وخيال ، فبدل أن يتناول علاقة الطبقة الأرستقراطية بالشعب ، ثم علاقة أصحاب رؤوس الأموال بالطبقات العاملة ، بالتسوية تناولها بالهدم ، فزالت الأرستقراطية وزالت الرأسمالية واختل توازن العلاقة مرة أخرى وأصبحت علاقة جاك مستبد ، مخادع مفرر ، بأفراد شعب سلبوا الحقوق الفطرية والاجتماعية بدل المساواة المزعومة

والنظام الفاشستى نظر إليها نظرة قاصرة على الحدود الطبيعية للأمة ، فعمل على التوازن أيضاً ، ولكن جعل مقياسه مصلحة الجماعة من الشعب ؛ فلا داعى لاضطهاد الأرستقراطيين إذا لم يسيثوا لمصلحة الجماعة ، كما يجب التدخل فى حرية الفرد إذا هددت تلك المصلحة بالخطر . ولأن هذا النظام قصر جهوده على الأمة كان نظاماً وطنياً بحتاً ، بينما المعنى الدولى متحقق بكل معانيه فى النظامين السابقين قبله . ولذا كانت اليهودية العالمية من ألد

المشروع « والمحافظة على حرية الفرد فى تصرفه فيما يملك ولو كان فى ذلك ضرر الغير ومضاياع المصلحة العامة . وفى الواقع هى لا تحافظ على حرية الفرد وإنما تغريه بما يخرج عن معنى الحرية الفردية الصحيحة ؛ تغريه أن يتحكم بما له فى الطبقة التى دونه فى التروة أو على تبذيره والإسراف فيه ابتغاء شهواته النفسية ؛ تغريه بالاستخفاف بمبادئ غيره ومعتقد السواد الأعظم من الشعب ، كل ذلك باسم الحرية . فهى تؤمن بنظرية الفرد ، Individualism أكثر من إيمانها بنظرية الجماعة Sozialismus - تقدس الفرد وتضحى بمصلحة المجموع . فللفرد أن يعمل ما شاء وإن فنيت الدولة فى عمله . وهذا فى الواقع رد فعل للحكم الاستبداد الذى سبق الحكم الديمقراطى البرلمانى . فالفردية فى الحكم الأرستقراطى كانت مستمرة لا لمصلحة الجماعة بل لمصلحة الفرد الحاكم . فلما جاء النظام الديمقراطى البرلمانى حرر الفرد من تبعيته تبعية مطلقة للحاكم المستبد وغالى فى ذلك ، وكان من الطبيعى أن يفضل مصلحة الجماعة لأنها لم تكن الهدف للكفاح وإنما الذى كان مقصوداً يسمى لتحقيقه هو حرية الفرد ومصلحته

بقيت مصلحة الجماعة مغفلة وحرية الفرد معكوساً فمعها ، فلما جاء النظام الشيوعى عمل من جديد على تقييد سلطة الفرد الشعبى وخصوصاً فى الناحية المالية ، وقصر حق التملك على الدولة التى حلت فى الواقع محل الفرد فى النظام الديمقراطى البرلمانى . ثم لم يكتف هذا النظام بما فعله نحو الطبقة الأرستقراطية من حد سلطتها بل بالغ فى معاداتها ، أو هو أساء فهم خصومتها كما أساء فهم نصفه الشعب فجاء نظاماً غير عادى ولا مألوف ، نظاماً استبدادياً لا يتفق مع فطرة الفرد ولا مع طبيعة الجماعة

بينما اكتفى النظام الفاشستى بما وقف عنده النظام البرلمانى فى وضع حد للحكم الأرستقراطى وإن خالفه فى فهم معنى الحرية والمساواة . ولذا أجاز لنفسه التدخل فى وضع علاقة للرأسمالية مع الفرد العامل ، وهو تدخل للمصلحة العامة ولنع الجفاء بين طبقات الشعب المختلفة . وقد كان من أثر هذا التدخل أن توحدت الأمة ، وقد صارت وحدتها فى النهاية عن رضا وفهم متبادل بين الطبقات ، بينما يتحول اتجاه عداوة الشعب وجفائه فى الأمم الديمقراطية البرلمانية من الأرستقراطيين إما إلى الطبقة

الثلاثة يدعى أنه هو الديمقراطية الصحيح كما ادعى كل فيلسوف من فلاسفة اليونان القدماء أنه هو وحده الذى وصل إلى الحقيقة فى العالم . وفى الواقع لم تكن هناك حقيقة مطلقة ولكنها نسبية مقيدة وإذا كانت هناك حقيقة مطلقة فأنها على وفق القدمات والدعاوى التى يفترضها الفيلسوف لنفسه

الديمقراطية الإسلامية

والآن بعد ما تبين أن من معايير الحكم الديمقراطية البرلماني الجوهرية فناء المصلحة العامة أو التغاضي عنها محافظة على حرية الفرد المطلقة وعلى مصلحته الخاصة

ومن معايير النظام الشيوعي أن العلاج الذى يتخذه فى توازن طبقات الشعب المختلفة هو الثورة والهدم وأن أسلوب حكمه على العموم هو الفوضى المطلقة

كما أن من تقائص الحكم الفاشستي عدم قابلية الفرد الشعبي الذى بيده سلطة الحكم للزمل مع احتمال طغيانه

بعد ما تبين كل هذا نريد أن نعريف رأي الإسلام والحلول التى يقترحها ضماناً للتوازن ، وبعبارة أخرى تجاه المسائل الاجتماعية التى يهتم بها نظام الحكم الحديث والتى هي فى الحقيقة منذ بدء الجماعة الإنسانية تظهر من حين لآخر فى شكل معضلات نريد أن نعريف رأي الإسلام ، وهل هو مع كونه ناجماً يتجنب تلك الأخطار التى فى أسلوب الحكم الخاص ؟

الإسلام ليس نظاماً روحياً ، نظام كهنه وكنيسة ، وإنما هو مبادئ خلقية للفرد ، وقوانين عامة تحفظ نظام الجماعة . وهو بهذه الصفة يتدخل فى علاقة الفرد بالفرد وتنظيم علاقته بالجموع ، وفى علاقته بالجموع يبنى أيضاً الإخاء والمساواة ، يبنى الوحدة ويعمل على تماسكها ، يريد التوازن وتأسيسه على قواعد ثابتة

ولكنه فى إقراره الإخاء يريد تقرير مبدأ آخر للتفضيل بدل مبدأ الجنسية الذى ساد قبل الإسلام ويسود أيضاً الآن من وقت لآخر ، يريد تقرير مبدأ الكفاية والعمل (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) فالإخاء معناه عدم اعتبار الانتماء إلى قبيلة أو شعب مرجحاً ومميزاً لفرد عن آخر لجرد هذا الانتماء كما يقصد اليوم من محاربة الأرستقراطية ، وعدم جعلها القاعدة الأولى فى الاختيار والتفضيل

خصوم الفاشستية وأعز أنصار الديمقراطية البرلمانية والديمقراطية الشيوعية وإن أزلت هذه الأخيرة نظام رؤوس الأموال لأنها لا تشكر عليهم التوطن فى أى جهة

فالرأسمالى اليهودى لا يبيح لنفسه فى دولة ديمقراطية فاشستية باسم حرية الفرد أن يطغى على الطبقة الفقيرة كطغيانه فى فلسطين التى تتبع فى سياستها الرئيسية بلداً ديمقراطياً برلمانياً . فهناك فى فلسطين يباح لليهودى المالى أن يجرد العرب الساذج من كل ما يملك ، وفى الوقت نفسه يذل العرب فى مجموعهم باسم حرية التملك . وإذا طلب من حكومة فلسطين أن تتدخل فى الأمر لمصلحة الجماعة أجابت بأنها لا يمكنها ذلك لما فيه من اعتداء على حرية الفرد . أما المصلحة العامة فهى ضحية تلك الحرية التى لم تفهم على وجهها الصحيح . وأما مجموع الشعب فلا مانع من فناءه تدريجياً مادام الفرد يتمتع بحريته التامة

والواقع أن هذا عكس الطبيعة ، ولا يقر أحد فى أى بقعة من بقاع الأرض أن المجموع يبنى لمصلحة الفرد كما لا يقر تضحية الشعب محافظة على تنفيذ نصوص القانون

وقد يظن لأول الأمر أن النظام الفاشستي هو المعتدل من هذه النظم الثلاثة . وقد يكون فى ذلك وجه من الصحة . ولكن جمع السلطة وتركيزها فى يد فرد من أفراد الشعب إن أتى بنتائج إيجابية فى وقت وجيز يعجب الإنسان منها ومن عظمتها فقد لا يضمن الوفاء بأمثالها فى المستقبل إذا ما انتقلت السلطة إلى فرد آخر ربما يستغل هذا التركيز لغير مصلحة الأمة . والمعروف اليوم أنه إذا كان رجال الحكم الفاشستي قد جمعوا كل سلطة فى الدولة فى أيديهم إلا أنهم لا يرمون أمراً إلا بمشورة ذوى الخبرة فى الأمة وبمعاونتهم أيضاً وإن لم تكن لهم علاقة تبعية بالحزب السياسى . وأنا أذكر أن زعيم ألمانيا يحرص الآن على أن يتولى المناصب الاقتصادية الرجال الإخصائيون فى المسائل المالية ولو كانوا من غير أتباع حزبه ، كما أنه يأخذ برأى وزير الخارجية ووزير الدفاع فى كل المسائل الخارجية وهما لم يتبعيا فى يوم من الأيام الحزب الوطنى الاشتراكي

والديمقراطية معنى غير محدود . وكل نظام من نظم الحكم

التكاليف والالتزامات مبادئ خلقية، تعتقد، جزاء فعلها أو تركها منوط بالخالق القادر، وفي عالم آخر لا اطلاع لإنسان عليه في هذه الحياة الدنيا. وإذن فالشوق إلى جزاء الفعل — كالخوف من جزاء الترك — لا يقاس في تصور النفس له بجزاء القوانين الوضعية، لأن في عالم محدود معروف فيه أقصى درجة الثواب والمقاب

والمصلح السياسي أو زعيم الدولة الذي يفهم كنه الإصلاح ويهتم بتنفيذه واتباع الشعب له لا يألو جهداً في بناء قوانينه الإصلاحية على مبادئ الدين أو صبغها على الأقل بصبغة دينية حتى يكون لها نصيب من معتقدات الشعب، وبهذا يكون لها قوة الاستقرار والدوام والاستقرار من أهم عوامل نجاح الإصلاح

فكثير من القوانين الإنكليزية وخصوصاً قوانين المائلة الإصلاحية أسست على مبادئ فلسفية خلقية قام بها بعض الفلاسفة الإنكليز الدينيين

حتى في بعض الحكومات الفاشستية التي يُظن أنها تحارب الدين، نجد أنها لا تتخلّى عن ربط مبادئها السياسية بالمبادئ الدينية العامة؛ فهي في الواقع لا تحارب الدين، وإنما تحارب سلطة الكنيسة، أي سلطة طائفة أخرى تتمتع بنفوذ كبير في الشعب ربما تحد من سلطة الدولة. فخطباء الحزب الاشتراكي الوطني هنا في ألمانيا يمتطون الشعب في كل يوم أحد بواسطة الراديو محاولين في وعظهم إرجاع أعمالهم الاجتماعية، كسعادة الشتاء، وخدمة العمل العام، وتنظيم هدايا عيد الميلاد التي هي أقرب شبه بركة الفطر في الإسلام، إلى مبادئ الدين الصحيح حتى يضمنوا للحكومة طاعة الشعب، ومن وراء ذلك تنفيذ أعمالهم الإصلاحية فقاعدة الحكم عندهم مبنية على قيادة الرئيس وعلى طاعة الشعب له. والدين هو خير ضامن وأقوى كفيل بتلك الطاعة عن رضا واختيار ولمدة طويلة

أما بناء السياسة العامة لتركيا الحديثة على إبعاد الدين فلا يصح أن يقوم حجة على أنها مع ذلك سياسة إصلاحية ثابتة أو أنها ستنجح في جيل مقبل. فالثقافة التركية التي كان عمادها الدين قد ترعزت من أساسها؛ ثم ما يدخله مدعو الإصلاح في تركيا الحديثة من ثقافات البلاد الأجنبية لا يصح أن يموض ثقافة

وفي إقراره المساواة لا يرى زوال الرأسمالية، ولا منع الفرد من التملك وقصره على الدولة وحدها، وإنما يقصد المساواة أمام القانون، أمام المبادئ الخلقية، أمام التكليف بالواجبات، والقيام بالأعمال العامة. فليس لشريف أن يخلي نفسه من التكليف، ولا لحاكم أن يستبد بمصالح الأمة لنفسه اعتماداً على أنه مميز له من الهذيب «الرسمي» أو لانتباهه إلى جنس كذا أو قبيلة كذا

وفي إقراره المساواة على هذا النحو لم يمنع التفضيل لصفات أخرى، لم يحرم الفرد أن ينال جزاء مجهوده الشخصي في هذه الحياة الدنيا، ولكنه فرض عليه فيها اكتسبه من علم أو مال أن يخصص جزءاً منه لمن هو دونه لمن هو أقل منه معرفة، أو أقل ثراء؛ فرض أن تقرب الخاصة نفسها من عامة الشعب، حتى لا يكون هناك جفاء بين عالم وجاهل أو عداوة منشأها الحقد بين غني وفقير، حتى يكون (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) (ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر...) هذا واجب العالم في علمه في أية ناحية تعلق علمه بها نحو أمته، نحو أكثريتها الجاهلة

أما الغني صاحب الثروة فواجبه في ماله الزكاة لمستحقها، لفقراء الأمة المعوزين. وهو واجب يخفف على النفس عمله، بل يصرها القيام به، لأنه تلبية لنداء الدين ورغبة ناشئة عن إحساس التدين؛ وما نشأ عن التدين والاعتقاد كان كالصادر عن التعود، كالعادة نفسها في الواظبة على عملها وعدم الشموخ بمحض في الإتيان بها

وليس من شك في أن التكليف الوضعي أي تشريع الدولة وثقيتها لا يسار التكليف الديني في نتائجه الإيجابية. فنسبة من يعتقد من أفراد الأمة بمقالة قانون وضعي أقل بكثير ممن يعتقد بمقالة قانون إلهي؛ لأن القانون الوضعي قد لا يطابق المصلحة العامة، بل لأنه يعتقد على العموم أن واضعه ممن يجوز بل ممن يغلب عليه الخطأ، ولكن من ينسب إليه القانون الديني هو ممن يستحيل عليه فوات الصواب في تشريعه

وهكذا أثر العقيدة الدينية التي تكون من نفس الإنسان جزءها الأعظم. ولذلك كان من المهمة الأولى للدين أن يخلق من

يعتقد فيه ميزة ليست لكل فرد . وكما استقر الحكم في يد من له الأمر كانت نتائجها أثبت وأضمن لمصلحة الشعب نفسه ونظام الملكية هو أقرب النظم الفطرية للجماعة الانسانية ، بل هو أضمن لوحدة الجماعة ، لأنه يحول بين أى فرد من أفراد الشعب وبين أن تسوّل له نفسه أنه أجدر بالقيام بالأمر من هذا أو ذاك ، مما يترتب عليه ثورات داخلية لا ينطق لها فيها كما هو حال النظام الشيوعي اليوم

فكما يميل الاسلام إلى نظام الملكية لأنه أقرب نظم الحكم إلى فطرة الجماعة ، ويفرض طاعة الأمة لرئيسها الأعلى مادام قائماً بدستور الاسلام وهو كتاب الله وسنة رسوله ، كذلك يؤيد روح الشورى ويهيئ الشعب للعمل على وفق مبادئ خلقية ، كبداية الشعور بالواجب والشعور بالحرية الممهدة والشعور بالسواة والاعتراف بالكفايات ، تلك المبادئ التي منها تتكون الديمقراطية الصحيحة

وفي الوقت الذي يأمر فيه الاسلام الشعب بالطاعة لولى أمره حتى تسلس قيادته ، يقيد هذه الطاعة بقيام العدل في الرعية وفي الوقت الذي ينادى فيه بحرية الفرد حتى فيما يعتقد لا يتركه يتعدى مصلحة الجماعة

وفي الوقت الذي يشجع فيه على اكتساب الرزق ويبيح فيه للفرد حرية التملك ، يكلفه بالتنازل عن جزء مما ربحه لمن أشقاءه الفقير في حياته

وهكذا يقصد الاسلام دائماً إلى التوازن والاعتدال ، فهو دين الفرد والجماعة ، ينمى الديمقراطية البرلمانية ، كما رأينا ، تنحيز للفرد وحده ، والفاشية تؤيد الجماعة فحسب ، والشيوعية تهدم مصلحة كل من الاثنين

ففيه كدين فطرى للجماعة الانسانية ضمان للعرش ، وفيه كنادٍ يجيد الإخاء والسواة وعامل أيضاً على تحقيق هذا البديل بوسائل ناجمة ومنفذ لبداية التفاضل على حسب الكفاية والعمل لاغير ، اتباع لقواعد الديمقراطية الصحيحة وحاجز حصين ضد الشيوعية الفوضوية

محمد البرهوي قرقر

دكتور في الفلسفة وعلم النفس
وعضو هيئة الأستاذ محمد عبده

الشعب الأصلية كما لا يؤمل أن يكون ثقافة ثابتة في المستقبل للشعب التركي . وما تمتعت به الحكومة التركية للآن من طاعة الشعب لها فسيبه عقيدة الشعب التي لم تكن بعد من وجوب الطاعة للقائم بالأمر ، فهو في الواقع أثر من آثار العقيدة الدينية

فإذا كان الإسلام يتدخل في سلطة الرأسمالية بنظام الزكاة فهو تدخل مقبول لدى النفوس بحكم ما فيها من قوة التدين ، وفي الوقت نفسه هو نظام غير مرتبط بقيام فرد بالحكومة دون آخر بل هو كأي نظام ديني أبدى غير مؤثرت بوقت

فتقرير مبدأ الإخاء والسواة على النحو السابق ، والاعتراف بالجزاء على المجهود الشخصي من حق التملك ، ثم حصر نفوذ الفرد في حدود المصلحة العامة ، هو نوع من أسلوب الحكم الديمقراطي الذي لم يصل إليه تشريع وضى للآن . فقد رأينا كل نوع من أنواع الحكم في العصر الحديث الذي تدعى فيه أوروبا أنها وصلت آخر المرحلة التي يمكن للانسان أن يصل إليها ، ومع ذلك فكل نوع منها لا يسلم من أخطار عديدة لاستحالة تنفيذه أو لمعجزه عن حل بعض المشاكل الاجتماعية الكبرى ، أو لأنه قد لا يضمن الوفاء في المستقبل بمثل ما حققه الآن من نتائج

وبتقرير الإسلام هذه المبادئ كان نظام توازن واعتدال . لا يترك طائفة تتحكم في أخرى حتى تلجأ الطائفة المتحكم فيها إلى عمل ثوري أهوج مبنى على العاطفة وحدها غايته الهدم والتخريب . وبتقرير هذه المبادئ كان أيضاً دين الفطرة والطبيعة ، أى أنه يسار الطبيعة ويقضى على ما شذ منها

ولكونه دين الفطرة والطبيعة كان لنظام الملك منه سند قوى يعتمد عليه في حكمه ، لأنه مفروس في طبيعة الجماعة أن تخضع لفرد واحد منها خضوعاً ناشئاً عن عقيدة ؛ وكما علا شأن هذا الفرد كانت العقيدة بالخضوع له أشد وأعم . وليس بلازم أن تعرف الجماعة ميزة هذا الفرد — بل من المصلحة العامة ألا تتناوله بالتحليل — وإنما يكفي أن تعتقد أنه ممتاز

فإذا كان هذا الفرد الممتاز الذي يجب أن تكون له السيادة وتخضع له الجماعة ليس من عامة الشعب أمنت حكومته انقلاباً شعبياً ، ولم تكن هناك أطماع في استبداله بآخر ، لأن الشعب ما زال